مشكلات سوق العمل وتحديات السياسات الاقتصادية

أولا: البطالة وأسبابها

البطالة من أبرز المؤشرات التي تعكس الصعوبات التي يواجهها سوق العمل .وهي لا تنتج عن سبب واحد، بل قد تنشأ عن عوامل اقتصادية وهيكلية واجتماعية متداخلة.

1.البطالة الدورية

تظهر عندما ينخفض النشاط الاقتصادي والطلب على السلع والخدمات، فتقل حاجة المؤسسات إلى العمال.

مثال :إذا تراجع الطلب على مواد البناء، فقد تخفض شركات المقاولات نشاطها، مما يؤدي إلى انخفاض التوظيف في البناء والنقل والصناعات المرتبطة به.

وتستطيع السياسات المالية والنقدية المناسبة أن تخفف بعض آثار الركود، مع مراعاة مخاطر التضخم والدين العام والاستقرار المالي.

2.البطالة الهيكلية

تنشأ عندما لا تتوافق مهارات الباحثين عن العمل مع احتياجات المؤسسات، أو عندما تتغير بنية الاقتصاد والقطاعات التي توفر الوظائف.

فقد تتوفر وظائف تقنية تحتاج إلى مهارات رقمية متقدمة، بينما يمتلك الباحثون عن العمل مهارات مختلفة.

ويستلزم علاجها تطوير التعليم والتكوين، وتحسين التوجيه المهني، وتسهيل انتقال العمال بين المهن والقطاعات.

3.البطالة الاحتكاكية

ترتبط بالفترة التي يحتاج إليها الفرد للبحث عن وظيفة مناسبة، أو انتقاله من مؤسسة إلى أخرى، أو دخوله سوق العمل للمرة الأولى.

ويمكن الحد منها بتحسين المعلومات عن الوظائف الشاغرة، وتطوير منصات التوظيف، وتسريع إجراءات التوظيف.

4.البطالة الموسمية

تحدث عندما تتغير الحاجة إلى العمال باختلاف فصول السنة.

وتظهر مثلًا في بعض الأنشطة الزراعية والسياحية، حيث ترتفع الحاجة إلى العمال في مواسم محددة وتنخفض في مواسم أخرى.

ويمكن التخفيف من آثارها بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير الصناعات التحويلية والخدمات المكملة، وتوفير فرص تكوين تتيح للعامل الانتقال بين الأنشطة الموسمية.

ثانيا: اختلال التوازن بين التعليم والتشغيل

تُعدّ العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من أهم التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية.

فقد يرتفع عدد خريجي الجامعات والمعاهد دون أن تتوسع الوظائف التي تتناسب مع تخصصاتهم، أو قد تحتاج المؤسسات إلى مهارات لا يوفرها نظام التكوين بالقدر الكافي.

ويؤدي هذا الاختلال إلى عدة نتائج:

- ارتفاع مدة البحث عن العمل بعد التخرج.
- انتشار العمل خارج مجال التخصص.
- انخفاض الاستفادة من المهارات والكفاءات.
- زيادة تكاليف إعادة التكوين بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات.
- احتمال اتجاه بعض الكفاءات إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل.

وتتطلب معالجة هذه المشكلة تحسين التنسيق بين الجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية، وإجراء دراسات دورية حول احتياجات المهن، وتطوير التربصات التطبيقية والتكوين المستمر.

ثالثا: العمل غير الرسمي وعدم استقرار الوظائف

يقصد بالعمل غير الرسمي الأنشطة أو الوظائف التي لا تتمتع ببعض أشكال التسجيل والتنظيم والحماية الرسمية، وفق التعريف الإحصائي المعتمد.

وقد يلجأ بعض الأفراد إلى هذا النوع من العمل بسبب محدودية الوظائف الرسمية أو صعوبة الدخول إليها، بينما تعمل بعض المؤسسات خارج الأطر الرسمية بسبب التكاليف والإجراءات أو ضعف قدرتها على الامتثال.

ومن أهم آثاره المحتملة:

- ضعف التغطية بالتأمينات الاجتماعية.
- عدم الاستقرار في الدخل والعمل.
- صعوبة الحصول على التمويل الرسمي للمؤسسات.
- محدودية الحماية القانونية في بعض الحالات.
- تقلص الإيرادات الضريبية والاجتماعية للدولة.

وتشمل المعالجة تبسيط إجراءات تسجيل المؤسسات، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتوفير حوافز للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وتحسين الرقابة مع تجنب جعل الامتثال مكلفًا بصورة غير متناسبة للمؤسسات الصغيرة.

رابعا: التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية

تؤثر الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة. فمن جهة، يمكن للتكنولوجيا أن تقلل الحاجة إلى بعض المهام الروتينية، وتغير طبيعة العمل في بعض القطاعات .ومن جهة أخرى، قد تنشئ وظائف جديدة في البرمجة والصيانة وتحليل البيانات والأمن السيبراني والخدمات الرقمية.

ولا يقتصر التحدي على عدد الوظائف؛ بل يشمل توزيعها وجودتها ومدى قدرة العمال على الانتقال إلى المهن الجديدة. لذلك ينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية على التعلم مدى الحياة، وإعادة تأهيل العمال، ودعم الابتكار، ومساعدة المؤسسات الصغيرة على تبني التكنولوجيا .كما ينبغي الاهتمام بتوزيع منافع التحول الرقمي ومخاطره بين الفئات المختلفة